

النظام الانتخابي الأمريكي

The American electoral system

زخروف لعرج*، جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

I.zakhrouf@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024/02/04 تاريخ قبول المقال: 2024/04/25 تاريخ نشر المقال: 2024/05/18

الملخص:

تتميز مختلف ديمقراطيات الأنظمة السياسية عن بعضها البعض بتميز أنظمتها الانتخابية، من حيث توفرها على مناخ يمكن مواطنيها من ممارسة حقوقهم السياسية، والتعبير عن إرادتهم الحقيقية في اختيار ممثليهم، ومن بين هذه الأنظمة الانتخابية، نظام الانتخاب المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعد أحد أعرق الديمقراطيات في العالم.

من خلال هذا البحث سنتطرق بالدراسة للنظام الانتخابي الأمريكي حيث سنتطرق إلى عدة نقاط منها مفهوم الانتخاب و إبراز أهم أنواع الأنظمة الانتخابية بالإضافة إلى التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالعملية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا ما تعلق بالمجمع الانتخابي ونظام الثنائية الحزبية، وصولا لأهم المراحل التي تمر بها هاته العملية.

الكلمات المفتاحية: الانتخاب؛ النظام الانتخابي؛ الانتخابات؛ المجمع الانتخابي.

Abstract:

The various democracies of political systems are distinguished from each other by the distinction of their electoral systems, in that they provide a climate that enables their citizens to exercise their political rights and express their true will in choosing their representatives. Among these electoral systems is the electoral system adopted in the United States of America, which is considered one of the oldest democracies. In the world.

Through this research, we will address the study of the American electoral system, where we will address several points, including the concept of election and highlight the most important types of electoral systems, in addition to addressing the most important concepts related to the electoral process in the United States of America, especially those related to the electoral college and the two-party system, leading to the most important stages that it passes through. This process.

Key words: Election, Electoral System; The Election; US Electoral College

المقدمة:

يعد الانتخاب الآلية المثلى لاسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة، والآلية الأنسب للتعبير عن الإرادة الشعبية، حيث كرست أهم المواثيق الدولية الحقوق السياسية للفرد منذ الإعلان العالمي لحقوق الانسان في ديسمبر 1948م حيث جاء نص المادة 21 منه " لكل مواطن حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، ويكون ذلك بصفة مباشرة أو من خلال ممثلين يختارهم بحرية، وأن إرادة الشعب هي مصدر السلطة الحاكمة، ولا تكون هاته الإرادة إلا من خلال تنظيم انتخابات نزيهة تجرى بشكل دوري بالاقتراع العام و على قدم المساواة بين الناخبين بالانتخاب السري أو بإجراء مكافئ يضمن حرية الانتخاب"، وجاءت الفقرة الثالثة من المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية لتؤكد ذلك حيث تنص " للمواطن الحق في أن يشارك في الانتخابات نزيهة سواء كان مُنتخبا أو مُنتخبا على أن تتم بالاقتراع العام والسري بشكل يضمن المساواة بين الناخبين ويضمن التعبير الحر عن إرادتهم"

ومما لا شك فيه أن الانتخاب هو أهم دعائم الديمقراطية لأي نظام سياسي فلا بد من هذا الأخير توفره على مناخ ديمقراطي، ونظام انتخابي يمكن من الوصول إلى التعبير الحقيقي عن إرادة مواطنيه، ومن بين هذه الأنظمة الانتخابية ذلك المعروف في أحد أعرق الديمقراطيات الحديثة و الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، فما هي مبادئ النظام الانتخابي الأمريكي؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ثلاثة محاور هي : مفهوم النظام الانتخابي، أنواع النظم الانتخابية، النظام الانتخابي الأمريكي.

1. مفهوم النظام الانتخابي

لغة : " الانتخاب من فعل نخب، ونقول نخب أي اختار الشيء ونخبة القوم هم خيارهم، والنخب هو النزاع و الانتخاب هو الاختيار و الانتزاع و الانتقاء من بين النخبة"¹

من هذا التعريف يمكننا القول أن الانتخاب يعني: الانتزاع...الانتقاء... الاختيار.

اصطلاحاً: هو قيام المواطنين (الناخبين) من خلال عملية التصويت باختيار ممثليهم من ذوي الكفاءة لغرض تسيير الأجهزة السياسية و الادارية².

ومصطلح الانتخاب يقابله مصطلح التصويت والذي يعني إعطاء الصوت في العملية الانتخابية بمعنى إبداء الرأي حول قضية معروضة و إلزامية الحصول على عدد محدد من الأصوات لاتخاذ قرار ما³. من خلال ما سبق يمكننا القول أن النظام الانتخابي Electoral system هو " الطريقة التي يتم من خلالها للناخبين وعبر أصواتهم المعبر عنها في الانتخابات العامة اختيار ممثليهم إلى مقاعد للمرشحين أو للأحزاب.

من الناحية القانونية: أما من الجانب القانوني فإن الانتخاب هو الوسيلة التي من خلالها يمكن للمواطنين اختيار من يوكلون إليهم مهام ممارسة السيادة أو تولي مقاليد الحكم، سواء كان ذلك على المستوى السياسي كالانتخابات الرئاسية و التشريعية، أو المستوى المحلي كالانتخابات المحلية...⁴.

1.1 مراحل تطور مفهوم الانتخاب:

لقد عرف مفهوم الانتخاب تطورا عبر عدة مراحل و التي سنتطرق لها فيما يلي:

1.1.1 الانتخاب في الديمقراطيات القديمة:

كان الانتخاب في الديمقراطيات القديمة محصورا في عدد قليل من السكان الذين يتمتعون بالحقوق المدنية و السياسية وما سواهم فهم مجرد عبيد ليست لديهم أي حقوق⁵. وقد كان السكان يجتمعون في الساحات العامة ويتم التصويت مباشرة دون وسطاء، أما فيما يخص تعيين كبار الموظفين وقضاة المحاكم فالأسلوب المتبع كان القرعة لاعتقادهم أنها تمثل إرادة الآلهة ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب مازال متبع في أمريكا في تعيين القضاة الإقليميين⁶.

2.1.1 الانتخاب في القرون الوسطى:

بعد سقوط الامبراطورية الرومانية تقلصت فكرة السلطة العامة وهو ما أدى إلى انتشار النظام الاقطاعي وانتشار الطبقية في المجتمع، حيث كان الفرد لا يمكنه أن يتمتع بكامل حقوقه إلا من خلال انضمامه إلى المجموعة أو الجماعة التي تتولى حمايته، وكان الحكام عندما يدركون أنهم بحاجة إلى دعم المحكومين يدعون إلى مجالسهم ممثلين عن تلك الجماعات ليس للمشاركة في السلطة التي كانت حكرا على الملك بل لإقرار الضرائب الجديدة، و المخالفات المرتكبة من الموظفين الملكيين، وكذا حماية الامتيازات الخاصة بالجماعة.

3.1.1 الانتخاب في العصر الحديث:

في القرن 18م ظهر ما يعرف بالسيادة الشعبية، أو ما عرف بالديمقراطية التمثيلية أو النيابية، حيث تم الربط بين الديمقراطية و التمثيل عن طريق العملية الانتخابية، والتي مفادها أن الشعب لا يستطيع ممارسة الحكم مباشرة بل يجب أن ينتدب ممثلين عنه لهذا الغرض وذلك عن بطريقة الانتخاب، وهي الوسيلة الوحيدة للشعب لاختيار من يثق بهم ليمثلوه وتولون الحكم باسمه⁷.

ومنذ القرن 19م يشهد العالم نضالا كبيرا في سبيل الديمقراطية حيث أصبح هناك تلازم بين الديمقراطية وحق التصويت على غرار باقي الحقوق الاخرى مثل(حرية الفكر، حرية الصحافة،...).

4.1.1 الانتخاب في القانون الدولي:

لقد أقر الاعلان العامي لحقوق الانسان سنة 1948م بأحقية كل فرد في المشاركة في حكم بلده، حيث تنص المادة 21(الفقرة 03) منه "إن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم"، نص المادة يدعم بشكل صريح مبدأ الديمقراطية التمثيلية (النيابية) التي تمثل عنصرا أساسيا في شرعية الحكومات في المجتمع الدولي⁸.

- **التكييف القانوني للانتخاب:** هناك عدة تكييفات و آراء حول تحديد الطبيعة القانونية للانتخاب فالرأي الأول يقول بأن الانتخاب حق شخصي ، وذهب أصحاب الرأي الثاني للقول بأن الانتخاب واجب، في حين يرى أصحاب الرأي الثالث وهو توافقي بين الاثنين بأن الانتخاب حق و وواجب في آن واحد، أما أصحاب الرأي الرابع فيقولون بأن الانتخاب هو سلطة قانونية.

- **الانتخاب حق شخصي:** يرى أصحاب هذا الرأي إلى اعتبار أن الانتخاب حق شخصي لكل مواطن باعتباره حقا أساسيا لا يمكن أن يحرم منه⁹.

ويترتب على اعتبار الانتخاب حقا شخصيا مايلي¹⁰ :

✓ حق الانتخاب لصيق بالفرد باعتباره مواطنا فلا يجوز للمشرع أن يقيد حق الانتخاب فيجعله مقتصرًا على فئة دون سواها.

✓ مادام الانتخاب حق فهو يمارس بصفة اختيارية و ليست اجبارية.

- **الانتخاب وظيفة:** يرى أصحاب هذا الرأي أن الانتخاب ليس حقا وإنما هو واجب من خلاله يؤدي خدمة عامة للأمة التي ينتمي إليها. و يترتب على ذلك¹¹.

✓ بما أن الانتخاب وظيفة فإنه يجوز للمشرع أن يقيد الانتخاب فيجعله مقتصرًا على فئة دون سواها.

✓ مادام الانتخاب وظيفة فإن مباشرته و تأديته يكون أمرا إجباريا و ليس اختياريا.

✓ الغرض من الانتخاب هو تحقيق الصالح العام.

- **الانتخاب حق وواجب:** يرى أصحاب هذا الرأي بأن الانتخاب حق وواجب (وظيفة) في آن واحد أي أنه حق عندما يقوم الفرد بتسجيل نفسه في القوائم الانتخابية، ويتحول إلى وظيفة تتمثل في المشاركة في تكوين الهيئات العامة في الدولة من خلال ممارسته لعملية التصويت¹².

- **الانتخاب سلطة قانونية:** يذهب أصحاب هذا الرأي وهو الرأي الراجح في الفقه الحديث أن الانتخاب لا هو بحق ولا هو بواجب و إنما هو سلطة قانونية في يد الفرد الناخب يتم تحديدها (المضمون و الشروط) بموجب القانون، وتعطى للناخبين لغرض تحقيق الصالح العام¹³، و يترتب على التوجه مايلي:

✓ يحق للمشرع تعديل شروط الانتخاب مراعاة المصلحة العامة ولا يحق للناخبين الاعتراض.

✓ لا يمكن للناخب أن يتنازل عن حقه في الانتخاب ولا مخالفة القواعد المنظمة للممارسة هذا الحق بأي شكل من الأشكال¹⁴.

في حقيقة الأمر إشكالية الانتخاب هل هي حق أم واجب ظهرت معالمها إبان الثورة الفرنسية لأغراض سياسية بُغية توسيع نطاق التصويت بجعله شاملا (نظرية الانتخاب حق)، او إلى تضيق نطاق التصويت وحصره في فئة دون سواها (نظرية الانتخاب وظيفة).

2. أنواع النظم الانتخابية

الأنظمة الانتخابية يقصد بها الأنماط و الأساليب و الطرق التي من خلالها يتم عرض المترشحين في الانتخابات على الناخبين وكذا الفصل و الترجيح بينهم و فرز النتائج وتحديد¹⁵ها، وتجدر الإشارة إلى أن اختيار السلطة لنظام انتخابي معين دون غيره ليس أمراً حيادياً بل يعكس التوجه السياسي، والخلفيات و الأغراض الاستراتيجية¹⁶.

1.2 نظام الانتخاب المباشر و الانتخاب غير المباشر

- **نظام الانتخاب المباشر:** إن نظام الانتخاب المباشر يعبر عن نتيجة حتمية للنظرية التي تدعو لسيادة الشعب فمن خلاله يقوم المواطنون (الناخبون) باختيار النواب أو الحكام (البرلمان - رئيس الدولة) من بين المترشحين بصفة مباشرة و دون وساطة مما يزيد اهتمام الشعب بأمر العامة ويشعره بالمسؤولية، ولهذا يعد نظام الانتخاب المباشر النظام الأكثر ملاءمة وتجانسا مع مبدأ الديمقراطية والأكثر قربا لها¹⁷.

- **نظام الانتخاب غير المباشر:** يتم على مرحلتين أو ثلاثة أي أن الناخب لا يقوم باختيار ممثليه بصورة مباشرة ولكن عن طريق وساطة هيئة منتخبة، بمعنى آخر الناخب العادي (درجة أولى) يختار الناخب المندوب (درجة ثانية) الذي بدوره يقوم بانتخاب النائب أو الحاكم¹⁸، ومثال ذلك ما تنص عليه المادة 101 (الفقرة 02) من الدستور الجزائري لسنة 1996م " ينتخب ثلثا (2/3) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر و السري من طرف أعضاء المجالس المحلية البلدية و الولائية..."

2.2 الانتخاب الاسمي والانتخاب بالقائمة

- **الانتخاب الاسمي (الفردي):** يتم في هذا النظام الانتخابي تقسيم البلد إلى دوائر انتخابية متساوية نسبيا، حيث ينتخب سكان كل دائرة انتخابية على نائب واحد، فلا يمكن للناخب أن يصوت إلا على مرشح واحد مهما كان عدد المترشحين¹⁹، مما يسمح للناخبين في الدائرة الانتخابية معرفة المترشحين بشكل جيد واختيار الأنسب و الأكفأ منهم، و يتميز هذا النظام الانتخابي بالسهولة و البساطة في إجراءاته ولكنه يعاب عليه التركيز على القضايا المحلية وإغفال القضايا العامة.

- **الانتخاب بالقائمة:** في هذا النظام الانتخابي يمكن للناخبين أن يصوتوا على برامج و ليس على أشخاص وكذلك الحملات الانتخابية تكون أكثر موضوعية تولى أهمية للشؤون العامة و وضع برامج تلبي مصالح أكبر المناطق²⁰، وذلك من خلال تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة و واسعة، وتعطى كل دائرة انتخابية عدد من المقاعد حسب عدد السكان فيها، حيث يقوم الناخبون بالتصويت على قائمة بأسماء المترشحين المراد انتخابهم، و لتعدد المترشحين المطلوب انتخابهم يدعى كذلك بنظام الانتخاب المتعدد²¹. و يطبق هذا النظام في صور عدة هي : نظام القائمة المغلقة، نظام القائمة مع التفضيل، و نظام القوائم مع المزج.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الانتخاب بالقائمة يقلل إلى حد ما من انتشار ظاهرة الرشوة و هيمنة الإدارة على الانتخابات في النظام الفردي وهذا لصغر الدائرة الانتخابية.

3.2 نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي

- **نظام الأغلبية:** يعني فوز المترشح أو المترشون الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها و الصحيحة²² ، يمكننا تصوره من خلال الانتخاب الفردي حيث يتم انتخاب نائبا واحدا عن كل دائرة، و يمكن كذلك تصوره من خلال الانتخاب بالقائمة وذلك بفوز القائمة التي تحصلت على جميع المقاعد أو أغلبها، وتجدر الإشارة إلى أن هناك **أغلبية مطلقة و أغلبية نسبية (البسيطة)** حيث تشترط الأغلبية المطلقة الحصول على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة أي (50% +1) مهما كان عدد المترشحين، في حين الأغلبية النسبية تشترط الحصول على أكثر الأصوات الصحيحة بغض النظر عن عدد الأصوات التي تحصل عليها المترشحين الآخرين مجتمعين وما يميز هذا نظام الأغلبية هو الوضوح و البساطة ، وتكوين مجالس نيابية بأغلبية متماسكة مما يؤدي إلى استقرار حكومي، ولكن يرى منتقدوا هذا النظام أنه يؤدي إلى استبداد البرلمانات لكون أغلبية المقاعد النيابية لحزب الأغلبية، هذا ما يؤدي لضعف المعارضة²³، وبالتالي نظام الأغلبية (مطلقة ، نسبية) يعتبر مجحفا في حق الأقليات السياسية فكان لزاما التفكير في نظام ينصف الأقلية، فظهر ما يعرف بنظام التمثيل النسبي.

- **نظام التمثيل النسبي:** في هذا النظام يكون توزيع المقاعد الخاصة بالدائرة الانتخابية حسب النسب المتحصل عليها من الأصوات الصحيحة لكل قائمة وذلك من أجل استغلال أقصى عدد ممكن من الأصوات المعبر عنها، هذا مايسمح بتمثيل الأقليات السياسية في المجالس النيابية ، ما يخلق معارضة قوية من الأحزاب الصغيرة في البرلمان ما من شأنه منع استبداد الأحزاب الكبيرة، فهذا النظام يعد الأكثر توافقا وتجانسا مع النظام البرلماني²⁴، وكذلك هذا النظام يشجع الناخبين على التصويت في الانتخابات ليقينهم أن أصواتهم لها وزن في هذا النظام الانتخابي، ولكن وجهت له عدة انتقادات أهمها أن هذا النظام ينتج عنه كثرة الأحزاب السياسية في البرلمان، التي تصعب تشكيل أغلبية متجانسة في البرلمان، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي و عرقلة العمل التشريعي، لذلك تسعى الأحزاب لدعم حزب قوي في شكل كتلات لتشكيل حكومات ائتلافية، لغرض الحصول على حقائق وزارية فيها²⁵.

4.2 العملية الانتخابية وأهمية النظام الانتخابي

1.4.2 مراحل العملية الانتخابية:

يمكن تقسيمها لثلاثة مراحل مهمة وهي كالتالي:

- **مرحلة ما قبل الانتخابات:** يتم في هذه المرحلة تحضير الجانب القانوني المؤطر للعملية الانتخابية وتشتمل هذه المرحلة على (قانون الانتخابات، مراجعة القوائم الانتخابية، استحداث الهيئة الموكلة لها تسيير هذه الانتخابات...) ويتم خلالها فتح باب الترشح أمام الراغبين فيه وعرض برامجهم على المواطنين خلال حملاتهم الانتخابية لغرض دفع المواطنين للتصويت و الحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات.

- **مرحلة الانتخابات:** وهو اليوم الذي يتوجه فيه المواطنون للتصويت على المترشحين، وتتم فيه عملية مراقبة الانتخابات من طرف المجتمع المدني ومختلف الهيئات المحلية و الدولية وكذا الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية لضمان الشفافية و النزاهة، على أن يتم فرز الأصوات بعد نهاية وقت العملية الانتخابية في مكاتب الانتخاب.

- **مرحلة ما بعد الانتخابات:** يتم خلال هذه المرحلة إعلان النتائج الأولية للانتخابات، وإيداع الطعون على مستوى الهيئات المخولة قانوناً لذلك، على أن يتم الإعلان على النتائج النهائية بشكل رسمي بعد دراسة الطعون و انقضاء المدة المحدد لذلك.

2.4.2 أهمية النظام الانتخابي

تعتبر الديمقراطيات الحديثة النظام الانتخابي المتبع في أي دولة على أنه مؤشر من مؤشرات الديمقراطية، لما له من أهمية في بناء دولة القانون وتحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي من خلال استقطاب الكفاءات النزيهة مما يشجع المواطنين للانتخاب والاهتمام بالأمور السياسية للبلاد وشأنها العام²⁶، وتتمثل أهمية النظام الانتخابي في:

- ✓ يؤثر النظام الانتخابي بشكل كبير في النظام السياسي سلباً أو إيجاباً.
- ✓ يمكن لنظام انتخابي أن يشل البرلمان عندما يسيطر عليه حزب الأغلبية.
- ✓ يمكن لنظام انتخابي معين أن يوجد معارضة ضعيفة (كما في الدول العربية) بينما يمكن لنظام آخر أن ينتج معارضة قوية و فعالة.
- ✓ يمكن لنظام انتخابي معين أن ينتج عنه حكومة مستقرة وفعالة ، كما يمكن لنظام آخر أن ينتج عنه حكومة غير مستقرة²⁷.

✓ النظام الانتخابي يحدد مدى سهولة أو صعوبة عملية التصويت خاصة في المجتمعات الامية.

مما سبق ومن خلال الأهمية التي يكتسبها أي نظام انتخابي يمكننا القول أن وجود نظام انتخابي مبني على أسس و معايير ديمقراطية صحيحة له تأثير كبير على النظام السياسي بما يوفره له من مناخ ملائم للتوجه نحو التنمية في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الادارية، أما إن كان النظام الانتخابي غير ديمقراطي فهذا يظفي إلى تقلد المسؤولية من طرف أشخاص غير أكفاء لا يكثرثون بالتنمية و لا بتطلعات المواطنين.

3. آلية عمل النظام الانتخابي الأمريكي

تتميز آلية عمل النظام الانتخابي الأمريكي عن غيره في مجموعة من النقاط يمكن إيجازها في:

1.3 مبادئ الديمقراطية الأمريكية:

يفخر الأمريكيون، وحق لهم ذلك بنظامهم الانتخابي العريق، وديمقراطيتهم التي تعتبر من بين أرقى الديمقراطيات في العالم، فهناك من يرى أنها تعد نموذجاً يحتذى به.

وتقوم الديمقراطية الأمريكية على مبدئين أساسيين هما: الفصل بين السلطات (في ظل ضوابط وتوازنات مكفولة دستوريا)، والنظام الفدرالي، وبالرغم من وجود أحد أو كلا هاذين الأسلوبين في أمم أخرى إلا أن عملها في ظل الدستور الأمريكي تبقى فريدة من نوعها.

ويعني الفصل بين السلطات إسناد السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية والسلطة القضائية لمؤسسات منفصلة عن بعضها البعض فلا يجوز لمن يتولى منصبا في السلطة التنفيذية أن يتولى منصبا في السلطة التشريعية أو منصبا في السلطة القضائية، ويُستثنى من ذلك حالتان على مستوى الحكومة الوطنية هما ²⁸ : ✓ يتزأس نائب الرئيس (وهو منصب تنفيذي) مجلس الشيوخ وله مهمة وحيدة وهي الإدلاء بصوته في حالة تعادل الأصوات.

✓ يتولى رئيس المحكمة العليا (وهو منصب قضائي) للولايات المتحدة الأمريكية رئاسة مجلس الشيوخ في حالة انعقاد مجلس الشيوخ الأمريكي لمحاكمة رئيس الجمهورية. كما ينتخب رئيس السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية على نحو منفصل عن المشرعين أي في انتخابات منفصلة، بالإضافة إلى تحديد مدد توليهم مناصبهم في الدستور: أربع (04) سنوات لرئيس الجمهورية، سنتان (02) لمجلس النواب، ستة (06) سنوات لمجلس الشيوخ .

أما ما تعلق بالمبدأ الثاني وهو تبني الولايات المتحدة الأمريكية النظام الفدرالي حيث تتألف هذه الأخيرة من عدة ولايات وهي وحدات فرعية ومنفصلة جغرافيا، لكل ولاية دستورها وحكومتها المنتخبة و التي تتميز هي الأخرى بالفصل بين السلطات، ولها بعض الصلاحيات، وصلاحيات الحكومة الأمريكية معينة و محددة في الدستور الأمريكي في التعديل العاشر " احتفاظ الولايات _ كل على حده _ أو الشعب بالصلاحيات التي لا يوكلها الدستور إلى الولايات المتحدة ولا يحضرها على الولايات".

2.3 مقومات النظام الانتخابي الأمريكي

ينتخب مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد عن 500 ألف مسؤول عمومي، وهو أكبر عدد في العالم، حيث ينتخب المواطنون الأمريكيون ممثلهم التنفيذيين والمشرعين بشكل منفصل وفي بعض الحالات القضاة على المستوى الفدرالي والولائي، والمستوى المحلي، وفي وقت واحد²⁹.

1.2.3 نظام المجمع الانتخابي (الهيئة الانتخابية) Electoral College³⁰:

يعتبر تقليد دستوري أمريكي تعود جذوره للقرن 18م و بالضبط سنة 1787م الذي حدد كيفية انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتراع العام غير المباشر في دورة واحدة ، حيث اخترع من طرف مؤسسو الأمة لحل المشكلات السياسية التي واجهوها آنذاك، ويقصد بالمجمع الانتخابي مجموعة المواطنين الذين تعينهم الولاية وينوبون عن جميع مواطني الولاية لانتخاب الرئيس ونائبه، إذن فالهيئة الانتخابية تمثل نموذجا لنظام الانتخاب غير المباشر، وذلك خلافا للنظام الانتخابي الأمريكي لاختيار أعضاء مجلس النواب والتي تتم بصفة مباشرة من قبل المواطنين.

يتكون المجمع الانتخابي من مندوبين و البالغ عددهم 538 مندوبا موزعين على الشكل التالي: (435) عضوا في مجلس النواب، (100) عضوا في مجلس الشيوخ، (03) أعضاء لولاية واشنطن العاصمة، ولكل ولاية عدد معين من الأصوات داخله، وهذا حسب عدد سكانها ومندوبان اثنا (02) لكل ولاية في مجلس الشيوخ بغض النظر عن الحجم، وترك لكل ولاية تحديد كيفية اختيار مندوبيها، الذين بدورهم سينتخبون رئيس الجمهورية الذي لابد أن يتحصل على نصف أصوات المجمع الانتخابي +01، أي في هذه الحالة 270 صوتا³¹.

يقوم أعضاء المجمع الانتخابي بالتصويت على الرئيس الأمريكي ونائبه بواقع صوت واحد لكل منهما وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يفوز المرشح فإنه يحصل بالضرورة على كل أصوات مندوبي الولاية، فمثلا لو تحصل المرشح "أ" على 800 ألف صوت في حين تحصل المرشح "ب" على 600 ألف صوت فإن جميع مندوبي هاته الولاية سيمنحون أصواتهم للمرشح "أ" ويستثنى من هذه القاعدة ولايتي: ماين و نبراسكا. في حالة عدم حصول أي من المرشحين للرئاسة على (1+270)، فيتم التصويت داخل مجلس النواب حيث يتم اختيار الرئيس من بين الثلاثة الذين تحصلوا على أعلى الأصوات، شرط أن يكون لكل ولاية صوت واحد فقط في هذا التصويت، على أن يكون صاحب المركز الثاني هو نائب الرئيس، و إذا لم يستطع مجلس النواب الفصل في الرئيس ونائبه قبل موعد التنصيب (20 يناير) فإن نائب الرئيس يتولى تصريف شؤون البلاد لغاية الفصل في الموضوع، وفي حال عدم التوافق على نائب الرئيس، توكل مهمة رئاسة البلاد إلى رئيس مجلس النواب لحين الفصل في الأمر.

التوزيع الحالي للأصوات الانتخابية : توزيع الاصوات الانتخابية للانتخابات الرئاسية الأمريكية الثلاثة الاخيرة 2012، 2016، 2020:

جدول رقم 01: يمثل توزيع الأصوات الانتخابية للانتخابات الرئاسية الأمريكية الثلاثة الاخيرة

الولاية	الأصوات	الولاية	الأصوات
كاليفورنيا	55=1x55	أريزونا - إنديا - مساتشوستس - تنسي	44=4x11
تكساس	38 =1x38	ماريلاند - منيسوتا - ميزوري - وسكنسن	40=4x10
فلوريدا - نيويورك	58=2x29	ألاباما - كولورادو - كارولينا الشمالية	27=3x9
إلينوي - بنسلفانيا	40=2x20	كنتكي - لويزيانا	16=2x8
أوهايو	18=1x18	كنتيكت - أوكلاهوما - أوريكون	21=3x7
جورجيا - ميتشيغن	32=2x16	أركنساس - آيوا - كنساس - مسيسيبي - نفادا - يوتا	36=6x6
كارولينا الجنوبية	15=1x15	نبراسكا - نيومكسيكو - فرجينيا الغربية	15=3x5

نيوجرزي	14=1x14	هاواي- آيداهو - مين - نيوهامبشير - رودايلاند	20=5x4
فرجينيا	13=1x13	آلاسكا - ديلاوير - مقاطعة كلومبيا - مونتانا - داكوتا الشمالية - داكوتا الجنوبية - فرمونت - وايومنغ	24=8x3
واشنطن	12=1x12	إجمالي أصوات الناخبين	538

مايسل ساندبي، الانتخابات و الأحزاب السياسية الأمريكية، ترجمة خالد غريب علي، مؤسسة
هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2014، ص15.

2.2.3 نظام الثنائية الحزبية

كثيرا ما يوصف النظام الانتخابي الأمريكي بأنه نظام ثنائي الحزبية على الرغم من أن الأحزاب السياسية غير مذكورة تماما في الدستور الأمريكي في بداية كتابته وقراره سنة 1787م، حتى أن أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية "جورج واشنطن" لم يكن عضوا في أي حزب سياسي لكي يتم انتخابه، لكنه و بعد استشارة كل من صديقيه و مستشاريه " أليكساندر هاميلتون " و "جيمس ماديسون"، تم إنشاء النظام الحزبي الثنائي في الولايات المتحدة الأمريكية وفق خمس مراحل هي³²:

- المرحلة الأولى (1792م-1824م): تميزت بهيمنة الحزب الفدرالي و الحزب الجمهوري والذي كان يعرف حينها بالحزب الجمهوري- الديمقراطي.

- المرحلة الثانية (1828م-1854م): في هذه المرحلة انقسم الحزب الجمهوري الذي كان يعرف بالحزب الجمهوري- الديمقراطي إلى حزبين هما: الحزب الديمقراطي الحديث، و الحزب اليميني الذي انهار في خمسينيات القرن الماضي بسبب الانقسامات الداخلية و ضعف القيادة .

- المرحلة الثالثة (1854م-1895م): في هذه المرحلة أنشئ الحزب الجمهوري المعارض للعبودية، وهي الفترة الأولى التي شهدت وجود حزبين رئيسيين في البلاد وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي معا.

- المرحلة الرابعة (1896م-1932م): حيث شهدت هذه المرحلة معارضة واسعو بين الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والجمهوري الذي كان المسيطر هو المسيطر في تلك الفترة والذي وجه انتقادات شديدة للديمقراطيين بسبب أزمة 1893م.

- المرحلة الخامسة (1932م إلى الآن): وهي المرحلة الأخيرة وهي تمثل الشكل الحالي للنظام الحزبي الأمريكي، تتميز بوجود حزبين رئيسيين هما الحزب الجمهوري و الحزب الديمقراطي واستحوذه على السلطة. وقد سن الحزبان وهما في السلطة تدابير إضافية من شأنها ضمان استمرار هيمنتها و أبرزها نظام تمويل الحملات الانتخابية، والمناظرات التي تجرى أثناء الحملات الرئاسية التي تدار بمعرفة لجنة من

الحزبين لا لجنة غير حزبية ، و يشترك في رئاسة هاته اللجنة زعيمان سابقان من الحزبين الكبيرين، حيث تتبنى هذه اللجنة سلسلة من القواعد التي من شأنها أن تحول دون مشاركة الأحزاب الصغيرة الطامحة للعب دور أكبر في السياسة الأمريكية، حيث شبه البعض هذا الموقف بالمثل القائل: « أوكلنا للثعلب حراسة حضيرة الدجاج »³³ .

3.2.3 مراحل انتخاب الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية³⁴:

يتم انتخاب رئيس في الولايات المتحدة الأمريكية عبر مجموعة من المراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة يبدأ الراغبون في الترشح بحشد التأييد لأنفسهم من بين أنصارهم داخل الحزب، ويحصلون على ضمانات بتمويل حملاتهم الانتخابية من المانحين، ليتم إخطار السلطات الفدرالية رغبتهم في الترشح.

- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة يقوم الناخبون المؤيدون لأحد الحزبين السياسيين اختيار مرشح يخوض غمار الانتخابات الرئاسية أمام مرشحي الحزب المنافس، وتكون في بادئ الأمر من خلال انتخابات تمهيدية (تصفوية) في كل الولايات في شهر جانفي من سنة الانتخابات، حيث تكون المنافسة بين أعضاء الحزب الواحد للفوز بترشيح الحزب لخوض الانتخابات الرئاسية.

- **المرحلة الثالثة:** تعتبر هذه المرحلة الأكثر إثارة في الانتخابات الأمريكية، حيث يقوم فيها الحزبين السياسيين بتنظيم المؤتمر القومي للحزب ويظم وفود كل الولايات حيث يحمل كل وفد اسم مرشح الحزب الذي يؤيده، والمرشح الذي يحصل على تأييد أكبر عدد من الوفود هو من يقوم الحزب بترشيحه ويحصل كذلك على دعم باقي المنافسين داخل الحزب ويقوم المرشح الفائز باختيار نائبه خلال حملته الانتخابية.

- **المرحلة الرابعة:** يتم خلالها التركيز على الحملة الانتخابية من طرف المرشحين المتنافسين، وإعادة صياغة برامج كل مرشح للأخذ بعين الاعتبار مطالب منافسيه السابقين داخل الحزب، وتتسم هذه المرحلة من الانتخابات بكونها أقصر مدة من مرحلة التصفيات داخل الحزب.

- **المرحلة الخامسة:** وهي آخر مرحلة وتعرف بـ " الانتخابات العامة"، وتجرى دائما في يوم الثلاثاء الأول بعد يوم الإثنين الأول من شهر نوفمبر، و يعرف بـ: "الثلاثاء الكبير"، يتوجه فيه الناخبون لاختيار رئيسهم. وبعد فرز الأصوات تعلن النتائج الأولية للانتخابات والتي غالبا ما تكون بعد 12 ساعة من إغلاق أبواب مراكز الانتخاب.

وبعد نهاية عملية فرز الأصوات يأتي دور للهيئة الانتخابية التي تعقد اجتماعها لاختيار الرئيس و نائبه في أول يوم إثنين بعد ثاني يوم أربعاء من شهر ديسمبر في سنة الانتخاب.

الخاتمة:

يتأثر أي نظام سياسي بشكل النظام الانتخابي المعتمد فيه، فالنظام الانتخابي الديمقراطي يعد لبنة أساسية في بناء دولة ديمقراطية يسودها القانون لما يوفره من آليات تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والتعبير عن أصواتهم من خلال التصويت عن ممثليهم في مختلف المجالس النيابية، ومن خلال دراستنا للنظام الانتخابي الأمريكي خلصنا إلى أن الآباء المؤسسين للجمهورية الأمريكية أسسوا لجمهورية ديمقراطية تقوم على مبدأ النظام الفدرالي يراعي مبدأ التوازن بين الولايات، وحكومة فدرالية تقوم على الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وعدم ترك اختيار رئيس الجمهورية في يد العامة باستحداث آلية المجمع الانتخابي الذي من خلاله يتم انتخاب رئيس الجمهورية، وكذا للتوفيق بين الولايات الصغيرة والكبيرة في العملية الانتخابية.

ومما يضيفي القوة على النظام الانتخابي الأمريكي اعتماده على نظام الثنائية الحزبية، ما يفرز حكومات منسجمة، قوية ومستقرة إلى حد بعيد باعتماده قاعدة " الفائز يحصل على كل شيء ".

الهوامش:

¹ ابن منظور جمال الدين بن مكرم الانصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، الجزء الثاني، مصر، بدون سنة نشر، ص 649.

² ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، البلدة، 1998، ص 276.

³ Marie-Anne Cohendet, **Droit constitutionnel**. Edition Montchrestien, Paris, 2000, P.117.

⁴ الأمين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 212.

⁵ كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية، مطبعة الرياض، دمشق، 1981، ص 197.

⁶ Pierre Martin, **Les systèmes électoraux et les modes de scrutin**. Editions Montchrestien, E.J.A, 2ème édition, Paris, 1997, P 11.

⁷ ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري- النظرية القانونية في الدولة وحكمها-، الجزء 2، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1971، ص 419.

⁸ جاييس جودوين جيل، الانتخابات الحرة و النزاهة- القانون الدولي و الممارسة العملية- ترجمة أحمد منير، فايزة حكيم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 19.

⁹ فيصل شنطاوي، محاضرات الديمقراطية، دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص 183.

¹⁰ إبراهيم عبد العزيز شيجا، **النظم السياسية و القانون الدستوري - تحليل النظام الدستوري المصري -** منشأة المعارف، الاسكندرية، 2000، ص 269.

¹¹ نفس المرجع، ص 227.

¹² عبد الغني بسيوني، **النظم السياسية و القانون الدستوري**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2001، ص 226.

¹³ نفس المرجع، ص 227.

¹⁴ نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية و الوسيط المقارن**، مكتبة دار الثقافة والنشر و التوزيع مؤتة، الأردن، 1999، ص 279.

¹⁵ الأمين شريط، مرجع سبق ذكره، ص 225.

¹⁶ Philippe Ardant, **Institutions politiques et droit constitutionnel**. Librairie Générale de Droit de Jurisprudence (L.G.D.J) 12e édition, Paris, 2002, p.206.

¹⁷ محمود عاطف البناء، **الوسيط في النظم السياسية**، دار الفكر العربي، ط2، مصر، 1994، ص 314.

¹⁸ ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية و القانون الدستوري**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2000، ص 149.

¹⁹ محمد ارزقي نسيب، **أصول القانون الدستوري والنظم السياسية (أسلوب ممارسة الحكم في الدول المعاصرة)** ج2، الجزائر، 2000، ص 50.

²⁰ محمود عاطف البناء، مرجع سبق ذكره، ص 314.

²¹ إبراهيم عبد العزيز شيجا، مرجع سبق ذكره، ص 294.

²² Jean-Marie Cotteret, Claude Emeri, **Les systèmes électoraux**. Presses Universitaires de France, 2eme edition, Paris, 1973, P 48.

²³ Jean -Marie Cotteret, Claude Emeri, op , cit , p .53.

²⁴ إبراهيم عبد العزيز شيجا، مرجع سبق ذكره، ص 322.

²⁵ نعمان أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 333.

²⁶ عيسى تولموت، **النظام الانتخابي في الجزائر**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 16، ماي، 2007، ص 35.

²⁷ وحنية قوي و آخرون، **الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 82.

²⁸ مايسل ساندني، **الانتخابات و الاحزاب السياسية الأمريكية**، ترجمة خالد غريب علي، مؤسسة هنداي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2014، ص 15.

²⁹ المرجع نفسه، ص 16.

³⁰ <https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/presidents-election-system-in-the-united-states-of-america> / تم الاطلاع يوم 2023/10/25

³¹ www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/4/الأميركي-الانتخابي-النظام-يعمل-كيف

تم الاطلاع يوم 2023/10/17

³² <https://www.sasapost.com/us-party-system> 2016/10/26 / 2023/11/03 اطلع عليه يوم

³³ مايسل ساندي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³⁴ <https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/presidents-election-system-in-the-united-states-of-america/> 2012/12/30

اطلع عليه يوم 2023/11/05.